أميركا وكندا وأوروبا تشدد إجراءاتها في ممثلياتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عواصم - وكالات - شددت الدول الغربية الاجراءات الامنية في ممثلياتها الديبلوماسية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا تحسبا لخطر هجمات محتملة لتنظيم «القاعدة»، فيما اطلقت الشرطة الدولية (انتربول) تحذيرا امنيا شاملا، مع اغلاق السفارات الاميركية في البلدان الاسلامية وقيام باريس وبرلين ولندن بخطوة مماثلة في اليمن.

وقررت كندا من جهتها كتدبير وقائي اغلاق ممثليتها الديبلوماسية امس في دكا في بنغلاديش.

وغداة الاغلاق الموقت للسفارات الاميركية في العالم العربي وكذلك في اسرائيل وافغانستان وبنغلاديش، عقد اجتماع على اعلى مستوى أول من أمس، في البيت الابيض كرس لبحث تهديدات «القاعدة» الارهابية.

وترأست هذا الاجتماع مستشارة الامن القومي سوزان رايس في حضور وزراء الخارجية جون كيري والدفاع تشاك هيغل والامن الداخلي جانيت نابوليتانو.

كما شارك فيه ايضا مدراء وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي اي) جون برينان ومكتب التحقيقات الفيديرالي (اف بي آي) روبرت مولر ووكالة الامن القومي (ان اس اي) الجنرال كيث الكسندر، اضافة الى السفيرة الاميركية في الامم المتحدة سامنثا باور.

واطلقت منظمة «الانتربول» تحذيرا امنيا شاملا دعت بموجبه كل الدول الاعضاء الى اتخاذ اقصى درجات الحذر والتعاون لمواجهة تهديدات «القاعدة».

وامر الرئيس باراك اوباما مساء الجمعة الماضي، باتخاذ «كل الاجراءات اللازمة لحماية الاميركيين» من خطر هجمات قد يشنها تنظيم القاعدة لا سيما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

واعلنت وزارة الخارجية الاميركية اغلاق سفاراتها في 22 بلدا امس، وهو يوم عمل في معظم البلدان الاسلامية.

وقبل ذلك، اصدرت الخارجية الاميركية تنبيها حذرت فيه جميع رعاياها في العالم من خطر وقوع اعتداءات «لاسيما في الشرق الاوسط وشمال افريقيا» وشددت ايضا على «شبه الجزيرة العربية».

ثم اطلقت منظمة «الانتربول» بعيد ذلك، تحذيرا امنيا شاملا دعت فيه جميع الدول الاعضاء في منظمة التعاون الشرطية الى توخي اقصى درجات الحيطة لمواجهة تهديد «القاعدة».

واعلنت هذه المنظمة الدولية التي يقع مقرها في ليون في وسط شرقي فرنسا، في بيان، انها قررت اطلاق تحذيرها «بعد سلسلة عمليات فرار من السجون في تسعة بلدان اعضاء بينها العراق وليبيا وباكستان».

وتابع البيان ان الانتربول التي «تشتبه بتورط القاعدة في عدد كبير من عمليات الفرار التي ادت الى فرار مئات الارهابيين والمجرمين، تطلب المساعدة من البلدان الاعضاء الـ 190 لتحديد ما اذا كانت هذه الاحداث الاخيرة منسقة او مترابطة».

وذكرت هذه المنظمة ان شهر اغسطس شهد العديد «من الهجمات الارهابية العنيفة» في الهند وروسيا واندونيسيا.

وتابعت: «هذا الاسبوع (الماضي) يتزامن ايضا مع الذكرى الـ15 للاعتداء على السفارتين الاميركيتين في نيروبي في كينيا ودار السلام في تنزانيا، ما ادى الى مقتل 200 شخص غالبيتهم من الافارقة اضافة الى نحو اربعة الاف جريح». ووقع في7 اغسطس 1998 في نيروبي وفي دار السلام اعتداءان بفارق عشر دقائق بينهما واستهدفا السفارتين الاميركيتين.

وتذكر «الانتربول» ان واشنطن وزعت ايضا تحذيرا اثر ورود معلومات اعتبرت «ذات صدقية» تفيد بان «القاعدة» ومنظمات مرتبطة بها ستواصل القيام باعتداءات ارهابية خلال شهر اغسطس خصوصا في الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

يبقى ان ثمة تهديدا واضحا على الاقل. فزعيم تنظيم «القاعدة» ايمن الظواهري قال في تسجيل صوتي الجمعة الماضي، ان ازاحة الرئيس المصري محمد مرسي قبل شهر جرت «بمال خليجي وتدبير اميركي» وتواطؤ من الاقباط الذين يريدون حكما علمانيا «لتقسيم مصر» والجيش المصري «المتأمرك الذي ربته اميركا».

وحذر مسؤول اميركي كبير من ان تهديدات «القاعدة» بتنفيذ اعتداءات تستهدف كل المصالح الغربية. وقال رئيس اركان الجيش الاميركي الجنرال مارتن ديمبسي لشبكة «اي بي سي» التلفزيونية ان هذه المرة «اكثر تحديدا» من التهديدات السابقة.

وتابع: ان الهدف المحدد لم يعرف «الا ان النوايا واضحة وهي مهاجمة المصالح الغربية وليست الاميركية وحدها».

واعلنت ثلاث دول كبرى في الاتحاد الاوروبي هي بريطانيا والمانيا وفرنسا بفارق ساعات قليلة اقفال سفاراتها اليوم وغدا في صنعاء عاصمة اليمن، البلد الذي يعتبر من معاقل «القاعدة».

إجراءات مشددة حول السفارة الأميركية في صنعاء (د ب ا)

تفجير أنبوب النفط في مأرب
خادم الحرمين والرئيس اليمني استعرضا الأحداث الإقليمية والدولية

الرياض، صنعاء - يو بي أي - عقد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز مع الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي، اجتماعاً في قصر الصفا في مكة المكرمة مساء السبت، ناقشا خلاله التعاون بين البلدين والأحداث الإقليمية والدولية.

وذكرت «وكالة الأنباء السعودية الرسمية» (واس)، أن الجانبين السعودي واليمني بحثا «خلال الاجتماع آفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات بما يخدم مصالح البلدين والشعبين». كما بحث الملك عبدالله والرئيس هادي مجمل الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية.

وحضر الاجتماع النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، الأمير مقرن بن عبدالعزيز، ووزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، ونائب وزير الخارجية الأمير عبد العزيز بن عبدالله، والسفير السعودي لدى اليمن علي الحمدان.

كما حضره من الجانب اليمني وزير الخارجية أبو بكر عبدالله القربي. ووصل الرئيس اليمني إلى جدة في زيارة للمملكة تدوم أياما عدة يلتقي خلالها مع عدد من المسؤولين السعوديين على رأسهم الملك عبدالله بن عبد العزيز. ويلتقي هادي مع ولي العهد السعودي الأمير سلمان بن عبد العزيز ووزير الخارجية الأمير سعود الفيصل إضافة إلى وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف بن عبد العزيز.

وتأتي زيارة هادي بعد زيارتين قام بها وزير الخارجية اليمني للمملكة في غضون شهر.

وفي صنعاء، أعلنت وزارة الدفاع اليمنية امس، ان مسلحين قبليين فجروا أنبوب النفط في محافظة مأرب في شمال شرقي البلاد بعد أسبوع من إصلاحه.

وأوضحت الوزارة عبر موقعها الالكتروني «أن التفجير وقع عند كيلو 30 في منطقة الدماشقة في مأرب في وقت متقدم من مساء السبت». والتفجير هو الثاني خلال أقل من 15 يوما حيث أقدم مسلحون يشتبه بانتمائهم الى تنظيم «القاعدة» على تفجير انبوب التصدير الذي يمتد على مسافة 400 كم من حقول الإنتاج في صافر في مأرب إلى ميناء التصدير في رأس عيسى في الحديدة، ما تسبب في توقفه عن ضخ النفط لأيام. وتمكنت فرق هندسية السبت الماضي من إصلاح الأضرار الناجمة عن التفجير واستئناف ضخ النفط في خط الأنابيب الرئيسي.

موغابي يفوز بالرئاسة وبثلثي أعضاء البرلمان

هراري، واشنطن - ا ف ب - اعلن فوز رئيس زيمبابوي روبرت موغابي (89 عاما) في الانتخابات الرئاسية بحصوله على 61 في المئة من الاصوات وبأكثرية الثلثين في الجمعية الوطنية، فقضى على اي امل بالتناوب الديموقراطي، ووجه منافسه الرئيسي انتقادات حادة الى هذه العملية.

واعلنت اللجنة الانتخابية فوز موغابي «الذي انتخب وفق الاصول» في الدورة الاولى. وفرض المجتمع الدولي عزلة عليه في العقد الاول من الالفية بسبب اساءاته لحقوق الانسان وارغم في 2009 على تقاسم السلطة بعد حرب اهلية.

اما منافسه مورغان تشانغيراي الذي حصل على 34 في المئة من الاصوات وطلبت منه «مجموعة افريقيا الجنوبية» الاعتراف بالهزيمة، فلم يعد في وسعه سوى التمسك بتأكيد حصول عمليات تزوير امام القضاء. وقال: «لن نشارك في مؤسسات الحكومة»، وذلك بعد اجتماع ازمة للهيئات القيادية لحزبه الذي يشارك منذ 2009 في حكومة وحدة وطنية. واضاف: «سنلجأ الى القضاء»، معتبرا ان الانتخابات «غير شرعية وليس سوى مهزلة كبيرة». وفي واشنطن، اعتبر وزير الخارجية الاميركي جون كيري أن انتخابات زيمبابوي «تفتقر الى المصداقية» وشابتها «مخالفات كبرى».

تتمات

حكومة... العشر الأواخر

بالتوجيهات الأميرية السامية، التي تحض على التعاون مع مجلس الأمة ومعالجة قضايا المواطنين، وتأكيد تطبيق القانون، وبفيض من النقد أو الانتقاد النيابي بلغ حد التلويح باستجوابات مبكرة، على انها لم تكن ببعيدة عن سهام نيابية «فاجأتها».

وهنأ سمو الأمير الوزراء، الذين أدوا اليمين الدستورية أمام سموه، وتمنى لهم التوفيق، وقدّر قبولهم تحمّل الأعباء الوزارية وتقاسم مسؤولياتها «في هذه المرحلة المهمة من تاريخ وطننا العزيز».

وأشاد سمو الأمير بالجهود المقدرة التي بذلها سمو رئيس الوزراء لتشكيل الحكومة واختيار أعضائها، مثمنا للوزراء السابقين مابذلوه من جهود طيبة وعلى قيامهم بتأدية مسؤولياتهم بكل اخلاص.

وإذ أكد سمو الأمير إدراك الوزراء ثقل الواجبات والمسؤوليات المنوطة بهم، دعا الى العمل الدؤوب بروح الفريق الواحد «للنهوض بالوطن العزيز ومواصلة مسيرة الاصلاح ودفع عجلة التنمية والعمل على تدارك ما مضى من تراجع وقصور لتحقيق الانجازات المنشودة التي يتطلع اليها الوطن والمواطنون».

كما طالب سموه الوزراء بتكريس دولة القانون والمؤسسات والتطبيق الحازم للقانون على الجميع، وتلمس مشاكل المواطنين التي يواجهونها في الوزارات والدوائر الحكومية وتوجيه كافة الجهود لتذليلها وحلها في اطار القوانين والأنظمة واللوائح الخاصة بذلك.

وشدد سمو الأمير على «اننا امام فصل تشريعي جديد لمجلس الأمة نتطلع فيه الى تعاون ايجابي ومثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، يتحقق فيه إقرار وتنفيذ التشريعات والقوانين التي تصب في مصلحة الوطن والمواطنين، وتسهم بالارتقاء بالخدمات والمرافق العامة ومتابعة تنفيذ الخطة التنموية للدولة من أجل كويت الحاضر والمستقبل الواعد، آملين بعون الله تعالى أن تشهد المرحلة المقبلة انطلاقة اقتصادية وتنموية بناءة تحقق المزيد من الازدهار والنمو لوطننا الغالي».

من جانبه، قال رئيس الوزراء إن الوزراء يدركون حجم المسؤولية والدور الوطني الذي يقع على عاتق كل منهم «ونلتمس حجم الأمانة العظيمة التي حمّلتمونا إياها وسنعمل بإذن الله بروح التضامن والأخوة ونمد يد التعاون لاخواننا أعضاء مجلس الأمة لنبدأ صفحة ايجابية جديدة من تاريخ وطننا العزيز تسود فيها روح التعاون والتكامل وارادة العمل المشترك».

وضم التشكيل الحكومي الشيخ صباح الخالد نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للخارجية والشيخ محمد الخالد نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للداخلية، ومصطفى الشمالي نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للنفط، والشيخ سالم عبدالعزيز السعود نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للمالية، والفريق متقاعد خالد الجراح الصباح نائبا لرئيس الوزراء وزيرا للدفاع، وأنس الصالح وزيرا للتجارة والصناعة، وذكرى الرشيدي وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل، والدكتورة رولا دشتي وزير دولة لشؤون مجلس الأمة وزير دولة لشؤون التخطيط والتنمية، وسالم الأذينة وزير دولة لشؤون الاسكان وزير دولة لشؤون البلدية، والشيخ سلمان الصباح وزيرا للاعلام وزير دولة لشؤون الشباب، وشريدة المعوشرجي وزيرا للعدل وزيرا للاوقاف والشؤون الاسلامية، وعبدالعزيز الابراهيم وزيرا للأشغال العامة وزيرا للكهرباء والماء، وعيسى الكندري وزيرا للمواصلات، والشيخ محمد العبدالله وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء وزيرا للصحة، والدكتور نايف الحجرف وزيرا للتربية وزيرا للتعليم العالي.

ويُقرأ في التشكيل أنه ضم ستة وزراء شيوخ إضافة الى سمو الرئيس الشيخ جابر المبارك، وخمسة نواب للرئيس، كما أتى خالياً من منصب النائب الأول الذي تولاه وزير الداخلية السابق الشيخ أحمد الحمود.

كما أتى التشكيل ثابتا على كثير من الحقائب، مع تغيير في أربعة وجوه.

الخالد والجراح

وعن العمل الأمني في المرحلة المقبلة، قال الخالد إنه سيسعى «لاستكمال جهود إخوانه الوزراء ولترتيب بيت (الداخلية) والعمل لمواجهة أبرز التحديات الأمنية، من مكافحة الجريمة وتأمين والحفاظ على أمن البلاد والعباد».

من جانبه، أكد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الفريق الشيخ خالد الجراح الصباح أن «الثقة الأميرية الغالية وسام نعلقه على صدورنا، ونعاهد قيادتنا السياسية على أن نكون عند حسن الظن في خدمة بلدنا الحبيب الكويت وأهله».

وعن خطة العمل قال الجراح «سوف أبدأ من حيث انتهى من سبقوني من وزراء الدفاع،وسأواصل مسيرة العمل وفق توجيهات قيادتنا وما فيه خير بلدنا ووطننا الكويت».

أما وزير التجارة والصناعة أنس الصالح فقد اعلن لـ«الراي» أن «العنوان العريض لخارطة طريقه للفترة المقبلة، استكمال الملفات التي فتحها منذ توزيره الأول، وفي مقدمتها التحسينات القانونية والتنظيمية التي تنسجم مع المعايير المقبولة دولياً لأفضل الممارسات»، مؤكدا ان «(التجارة) لن تتخلى عن التحركات الاصلاحية التي تعهدت بالدفاع عنها منذ وصوله إليها».

وأضاف الصالح انه يساند على الدوام تحسين البيئة الاستثمارية والصناعية وتعزيز التنافسية في الكويت، ودفع عجلة المشاركة بين القطاعين العام والخاص للدخول في الاستثمارات التنموية في البلاد، ومن ثم جاءت تحركاته على تحسين البيئة التشريعية، بما في ذلك تسهيل الإجراءات، وتأسيس مبادئ الحوكمة، وحماية حقوق الأقليات الاستثمارية، بالقدر الذي يتماشى مع القوانين الحديثة المماثلة في دول مجلس التعاون والمنطقة.

وأشار الصالح إلى أنه سيعمل خلال الفترة المقبلة على استكمال ملء الشواغر التي تحتاجها عملية تنمية الاقتصاد، وتسهم في انتقال الكويت من بيئة الاعمال الطاردة إلى بيئة جاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب، وإن من ضمن هذه المشاريع تلك المتعلقة بمسودات مشاريع قوانين الاعسار وانظمة (الدائن - المدين).

وكشف الصالح أنه يعطي الأولوية لتكييف بيئة الأعمال الكويتية لتناسب الحاجات والظروف المحيطة بالكويت، وبما يتناسب مع الطموح في تحقيق التنمية المستهدفة للبلاد سواء كان ذلك استثمارياً أو صناعياً.

ولفت إلى ان اولويات «التجارة» سارت خلال الفترة الماضية وفقا للأهداف الموضوعة للفصل التشريعي السابق، وانه يأمل ان يستمر على ذلك المسار مستقبلاً، في استكمال تنفيذ قائمة الانشطة والمشروعات الاقتصادية المتأخرة، بما يتواءم مع السياسة العامة للدولة وخططها التنموية والاقتصادية.

وأوضح الصالح أن «التجارة» تعمل منذ فترة على تحديد بقية مكامن الضعف في الاجراءات والأنظمة القائمة، لإدخال التحسينات المطلوبة، استكمالا للخطوات التي تم إنجازها بالفعل من إقرار قانون الشركات التجارية، إلى قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر وغيرها من القوانين المقرة. وقال وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود لـ «الراي» ان المرحلة المقبلة من العمل سوف توجه للشباب والاهتمام بهم وتنميتهم وتفهم حاجاتهم، انطلاقا من الخطاب السامي لسمو الامير خلال العشر الاواخر، والذي أكد خلاله توجيهه للاهتمام بالشباب ومتطلباتهم، كما أن المرحلة ستوجه كذلك لتطوير الاعلام الحكومي والاهتمام بالحرية المسؤولة بالقطاع الخاص.

وثمن الحمود الثقة الاميرية السامية، مؤكدا أن «الوزراء سيعملون بكل جهد لتحقيق توجيهات سموه من أجل تحقيق التنمية المستدامة لمصلحة البلد وأهله».

فيما نوهت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية الدكتورة رولا دشتي بالثقة الأميرية الغالية، مؤكدة أنها ستكون عند حسن الظن، وأنها ستكمل ما كانت بدأته في الحكومة السابقة من أمور وقضايا تصب في صالح الوطن والمواطن.

وشددت دشتي لـ «الراي» على ضرورة التركيز على قضايا التنمية، لا سيما بما يعزز الاقتصاد الوطني، ويفسح في المجال لدور القطاع الخاص المشهود له بالخبرة والكفاءة.

أحمد الحمود للوزراء:

وهنأ الحمود سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك على تشكيل الحكومة الجديدة، داعيا له و«للأخوة الوزراء بالتوفيق والنجاح في مهامهم المقبلة».

وطالب الحمود الوزراء الجدد بمد يد العون والمساعدة لسمو رئيس الوزراء في المرحلة المقبلة، متمنيا له وللجميع التوفيق والسداد «بما يصب في خدمة الكويت الغالية وشعبها الوفي».

النواب يصوّبون

التشكيل لم يأت بمستوى الطموح المطلوب، ولا أعرف لماذا الاصرار على استمرار بعض الوزراء، مع أن الكويت ولادة وفيها من الكفاءات التي من الممكن أن تضيف الى الحكومة الكثير».

وشدد الرويعي على أن «لرئيس الوزراء الحق في تشكيل الفريق الحكومي الذي يراه، ونحن سنمارس دورنا فعليا في المراقبة والمساءلة، والله يوفق الجميع لخدمة الوطن».

وأعلن النائب الدكتور عبدالكريم الكندري لـ «الراي» أنه «كان من المفترض أن يحمل التشكيل الحكومي مشاركة شعبية أوسع، لأن الأمر سيصب في مصلحة السلطتين التنفيذية والتشريعية على حد سواء، كونه سيحقق التعاون والتوافق الذي نتمناه جميعاً في المرحلة المقبلة، من أجل التصدي للقضايا العالقة والتي تحتاج بدورها إلى تعاون كبير من قبل الجميع».

وأوضح الكندري أن «حكومة المبارك أمام استحقاقات كبيرة، أهمها تقديم برنامج عمل حكومي واضح يعكس آمال الشعب وتطلعاته، كذلك استحقاقات سياسية تتمثل في التعاون بفتح ملفات الفساد والتي لم تسقط بالتقادم».

وقال النائب فيصل الدويسان إن «العنوان الأبرز لتركيبة الحكومة هو (هذا سيفوه وهذي خلاجينه) إذ يبدو أننا امام نهج لن يتغير وامام عقلية لم تستوعب دروس الماضي ولا الرسالة التي اوصلها الشعب الكويتي في تركيبة المجلس الحالي».

وأضاف «نقولها بصراحة وبصوت عال، إن أمام هذه الحكومة استحقاقات مصيرية، فثمة قوانين تم اقرارها في المجلس المبطل ولم تنفذ وأخرى تم تشويه لوائحها التنفيذية وافراغها من محتواها برعاية حكومية، فضلا عن تعيينات (خفاشية) تمت في الظلام وفي غيبة المجلس».

وأكد «لن يهدأ لنا بال الا بمحاسبة المتسبب في غرامة (الداو) وإذا أرادت الحكومة صك براءة شعبيا فعليها حل المشكلة الإسكانية التي تعمدت خلقها وتقديم برنامج عمل مفصل يعكس رغبتها الصادقة بالعمل».

وقال النائب رياض العدساني على «تويتر» ان «في الحكومة سبعة من أبناء الأسرة والبقية ما هم إلا وزراء سابقون ما عدا الوزير المحلل، وهذا يؤكد أنه لا توجد نية في تجديد الدماء ولا إعطاء فرصة للشباب».

وفي السياق نفسه، كان عدد من النواب لوحوا بتوجيه استجوابات الى وزراء بعينهم في حال عادوا الى التشكيل الحكومي، وقد عادوا بالفعل!

حياد الحكومة

«لعدم وجود ما يستدعي ذلك في الوقت الراهن».

من جهته، أعلن النائب الدكتور علي العمير لـ «الراي» أن «النواب الأربعة الذين أعلنوا ترشحهم لمنصب الرئاسة «مستمرون في الترشح، وأنا أحدهم، والتشكيل الحكومي لن يكون له تأثير في التراجع عن الترشح»، لافتاً إلى أن «حظوظه طيبة، وهناك الكثير من الاخوة الأفاضل الذين يساندوننا في هذه الحملة»، متوقعاً «أن تكون هناك جولتان».

وقال النائب علي الراشد لـ «الراي»: «أنا ماض في الترشح، وهناك مؤشرات نيابية تبشر بالخير، وترشحي لم يكن مرتبطا بالتشكيل الحكومي».

في غضون ذلك وفيما التأمت المجاميع النيابية مساء أمس في ديوان النائب جمال العمر، كشف الاخير في تصريح لـ«الراي» عن أن «الغرض من الدعوة التي وجهها الى زملائه النواب هو التعارف بينهم ومنح مرشحي مناصب مكتب المجلس فرصة للالتقاء وتناول وبحث مسألة ترشحهم لمناصب المجلس، التي قد تؤدي الى تفاهم في ما بينهم حتى لا تشهد جلسة الافتتاح مفاجآت عير متوقعة».

وأوضح العمر ان الجميع يريد أن يرتب لجلسة الافتتاح «حتى لا تشهد أي مفاجآت لتقديم طلبات أو إعلانات ترشيح غير متوقعة لأي منصب من مناصب المجلس، خصوصا وأنه متوقع أن تكون انتخابات لجان المجلس بالتزكية لدور الانعقاد الاول الذي سيشهد جلسة واحدة فقط ومن ثم الخروج في الاجازة البرلمانية».

من جهته، أكد النائب محمد الجبري استمرار ترشحه لمنصب نائب رئيس مجلس الامة، متمنياً التوفيق لجميع المرشحين لهذا المنصب.

وقال الجبري لـ «الراي»: «أنا مستمر بالترشح لمنصب نائب رئيس مجلس الامة، وسواء وفقت في الوصول لهذا الموقع أم لم أوفق، أتمنى التوفيق لمن سيشغل المنصب، وسأعمل على خدمة هذا الوطن وأبنائه من أي موقع كان».

من جهته توقع النائب خليل الصالح أنه «في حال التوجه لتمديد دور الانعقاد الحالي ستشهد الجلسة الافتتاحية تقديم طلبات تشكيل عدد من اللجان الموقتة، يأتي في مقدمتها اللجان الاسكانية والبدون والشباب والمرأة، استكمالاً لعمل هذه اللجان منذ مجالس سابقة»، مشيرا في الوقت ذاته الى أن «الاجتماع في ديوان العمر رتب عضوية اللجان، كما أنه تناول محاولات تنازل مرشحي مناصب المجلس».

وقال الصالح في تصريح لـ «الراي» أنه سيتقدم باقتراح بقانون يقضي بإلزام الدولة توزيع الاراضي على المواطنين دون تجهيز البنية التحتية، في محاولة لكسر احتكار الدولة للأراضي والدفع بتحريك الطلبات الاسكانية، مبيناً أن هذه الخطوة «ستسهل على من لديه القدرة على البناء الشروع في بنائه، فيما تتحرك طوابير الانتظار الاخرى، والتي لا يستطيع اصحابها تسلم طلباتهم دون بنية تحتية للأمام، لحين تجهيز الدولة للمدن الاسكانية».

«الدستورية» سجلت

يذكر ان المرشح هاني حسين كان أول من تقدم بأول طعن انتخابي سجل برقم 1 لسنة 2013 ضد النتيجة النهائية الخاصة بالدائرة الأولى، وضد أعضاء مجلس الامة المعلن نجاحهم، الذين تصدروا المراكز العشرة، وضد وزيري العدل والداخلية.

الى ذلك، أكد أستاذ القانون الدستوري الدكتور محمد الفيلي أن «من حق أي مرشح لم يحالفه الحظ بالنجاح ويرى أنه مستحق له، أن يقدم طعنا أمام القضاء، لأن حق الادعاء عنصر أساسي في نجاح وضمان شفافية العملية الانتخابية».

وأوضح الفيلي لـ«الراي» ان «القضاء يفحص هذه الادعاءات، فإن وجد أن لها أساسا، وتؤثر في النتائج المعلنة، فمن المنطق الحكم ببطلان النتائج التي طُعن بها وتأثرت بالبطلان، أما اذا كان البطلان لا يؤثر على سلامة النتائج الانتخابية المعلنة، بمعنى ان الاصوات الباطلة أو غير المحسوبة لا تؤثر على النتائج فإننا أمام خطأ غير جوهري».

وفصّل الفيلي بقوله «لو أن الطاعن في المركز الخامس عشر حسب النتائج المعلنة، وأظهرت نتائج الاعادة أن الاصوات تؤهله للنجاح في المركز العاشر، فتعاد الانتخابات بين المرشحين من المركز العاشر وحتى المركز الخامس عشر فقط، ولايسمح بدخول مرشحين آخرين في عموم الدائرة الانتخابية المطعون في نتائجها، وذلك وفق السوابق القضائية بالكويت».

وتابع «أما اذا كانت الأصوات تؤهله ان يكون في المركز الثالث حسب النتائج المعلنة، فإن اعادة الانتخابات تكون بين المركز الثالث وحتى الخامس عشر»، لافتا الى أن «كل هذه فرضيات لا يعتد بها في تشكيل الرأي النهائي إلا بعد قراءة الملف المقدم للقضاء».

إنصاف موظفي

من جهته، طالب النائب سلطان اللغيصم الشمري سمو رئيس الوزراء «سرعة إنصاف موظفي الخطوط الكويتية من فئة مؤجلي الصرف، والذين لم تصرف لهم معاشات منذ 8 أشهر».

«الكهرباء» قطعت

وأوضح المصدر أن الوزارة «استطاعت خلال تلك الفترة 1 /4 /2012 وحتى تاريخه تحصيل 242 مليون دينار لخزينة الدولة (...)، وهذا يعد رقما غير مسبوق في تاريخ الوزارة»، لافتا الى ان الوزارة «استطاعات تحصيل مبلغ 33 مليون دينار من جهة واحدة».

وشدد المصدر على أن الوزارة «لاتتهاون في تحصيل المديونية المستحقة نظير الانتفاع بخدمات المياه والكهرباء، كما أنها لن تتوانى لحظة في تطبيق أحكام القانون على المستهلكين الذين يماطلون في دفع المديونية».

واوضح المصدر أن اتباع الوزارة سياسة المساواة في تطبيق احكام القانون على الجميع، «ساعد في تحصيل الملايين المستحقة على المستهلكين»، منوها «بحرص الوزارة على غلق باب الاستثناءات في عمليات تحصيل المديونيات، الذي ادى الى نجاحها في تحصيل هذه المبالغ لخزينة الدولة».

البيلاوي لـ «الراي»:

وبخصوص قرار الحكومة تكليف وزير الداخلية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لفض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة، قال البيلاوي ان هذا القرار «يأتي في إطار أحكام الدستور والقانون، وبما يحافظ على أرواح المواطنين ويتجنب ترويع الأبرياء ويحقق في الوقت ذاته اعتبارات الأمن القومي للبلاد».

واستنكر «اعتداءات» أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي على مدينة الإنتاج الإعلامي، موضحا أن «مؤسسات الدولة لها هيبتها ويجب احترامها ولن يتم السماح لأي شخص أو تيار بالاقتراب منها».

وأضاف ان «عجلة الاقتصاد لن تدور سوى بعودة الهدوء والأمن للشارع، وأن هناك الكثير من الاستثمارات ورؤوس الأموال تنتظر استقرار الأمور للعمل بكثافة في مشروعات ضخمة من شأنها إنعاش الحالة الاقتصادية التي تعاني من ركود منذ فترة طويلة».

من جهة ثانية، اجتمع النائب الاول لرئيس الوزراء وزير الدفاع الفريق اول عبد الفتاح السيسي مع ممثلي حركات وأحزاب إسلامية، وابلغهم أن القوات المسلحة تقدر جميع الجهود المبذولة من جميع الأطراف، والتي تؤدي إلى فض الاعتصامات بالطرق السلمية، مشيرا الى أن «الفرصة متاحة لحل الأزمة سلميا شريطة التزام الأطراف بنبذ العنف، وعدم تعطيل مرافق الدولة أو تخريب المنشآت العامة أو التأثير على مصالح المواطنين، ودون الرجوع إلى الوراء والالتزام بخارطة المستقبل التي ارتضاها الشعب المصري كأحد مكتسبات ثورة 30 يونيو المجيدة».

وكشف الداعية السلفي الشيخ محمد حسان الذي شارك في الاجتماع مع السيسي بجانب عدد من العلماء أن السيسي وعد بعدم فض اعتصامي «رابعة العدوية» و«النهضة» بالقوة، مضيفا انهم طالبوا بالإفراج عن جميع المعتقلين منذ 30 يونيو وإسقاط جميع الدعاوى.

وفي حديث الى صحيفة «واشنطن بوست»، انتقد السيسي الولايات المتحدة بشدة، متهما اياها بالتنكر للارادة الشعبية المصرية وبعدم توفير الدعم الكافي لمصر التي تواجه تهديدات بحرب أهلية، وداعيا اياها الى استخدام «نفوذها الكبير» على «الاخوان المسلمين» لحل الصراع.

مصر تبعد توكل

جواز سفرها الديبلوماسي، ثم إعادته لها، مرة أخرى، وإعادتها إلى بلادها من جديد».

وكشفت مصادر لـ «الراي» عن أن قرار توقيف كرمان وإعادتها إلى بلادها، «اتخذ على ضوء انتقادها أداء الحكومة المصرية في التعامل مع اعتصامات (الإخوان) والإسلاميين الداعمة للرئيس المعزول محمد مرسي، وإشارتها في تصريحات لها الى أنها ذاهبة إلى القاهرة، ومن مطارها إلى اعتصام (رابعة العدوية) لدعم المعتصمين»، وهو ما اعتبرته السلطات المصرية تدخلا مرفوضا في الشأن الداخلي، إضافة إلى تسجيلها على قوائم الترقب والمنع، بطلب من قبل جهة أمنية.

وأشارت المصادر، إلى أنه «كان بصحبة كرمان، صديقتها الناشطة بشرى حسن الترابي، ولكنها لم تعلن شيئا عما تم اتخاذه بحق الترابي، الا انه أعلن بعد ذلك أنها قررت العودة إلى اليمن مع كرمان».

وفي المقابل، قالت مصادر في جماعة «الإخوان»، إن منع كرمان «كان متوقعا، في ضوء مساندتها (للشرعية)، في (الانقلاب العسكري) ضد الرئيس».